S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2785
27 January 1988

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثمانين
بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، الساعة ١١/٣٠

الرئيس :	السير كريسبين تيكيل (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الاعضاء :	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سميرنوف
الارجنتين	السيد بوغي
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
ايطاليا	السيد بوتشي
البرازيل	السيد نوغويرا - باتيستا
الجزائر	السيد جودي
زامبيا	السيد زوزي
السنغال	السيد ساري
الصين	السيد ليوي لي
فرنسا	السيد بلان
نيبال	السيد جوشّي
الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز
اليابان	السيد كيكوتشي
يوغوسلافيا	السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

تقرير مقدّم من الأمين العام الى مجلس الامن وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) (S/19443)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الاعضاء بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية العربية السورية والكويت ومصر يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، اقترح ، بموافقة المجلس ، توجيه الدعوة الى هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) ، والسيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد بدوي (مصر) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أيضا أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ من الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة ، نصها كما يلي :

"أتشرف بأن أطلب أن يقوم مجلس الأمن بتوجيه دعوة الى السيد زهدي لبيب ترزي ، المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة ، وفقا لممارسة المجلس السابقة ، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون 'الحالة في الاراضي العربية المحتلة'" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/19455 .

إن طلب الجزائر لم يقدم بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، ولكن إذا وافق المجلس فإن توجيه الدعوة للاشتراك في المناقشة سيعطي منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق الاشتراك التي تعطى للدول الاعضاء عند توجيه الدعوة إليها وفقا للمادة ٣٧ .

هل يرغب أي من أعضاء المجلس في التكلم بشأن هذا الاقتراح ؟

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الولايات المتحدة تتخذ على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الاساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم كيانات غير حكومية المادة ٣٩ . وطوال ٤٠ عاما أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، ولم تكن لتعترض لو أثيرت هذه المسألة بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية ، وبالتالي تعارض الولايات المتحدة اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الامن كما لو كانت هذه المنظمة دولة عضوا في الامم المتحدة . ونحن نؤمن ، بطبيعة الحال ، بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن هذا لا يعني خرق القواعد المعمول بها . والولايات المتحدة لا توافق بصفة خاصة على ما درج عليه مجلس الامن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة

الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي . ونرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل إخلالا بالقواعد .

لهذه الأسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالطبع ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

السيد بوتش (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دُعي مجلس الأمن في الماضي ، كما دعي مؤخرا ، الى اتخاذ موقف بشأن مشاركة كيانات أخرى غير الدول في مناقشة أمام المجلس . ولا تقوم هذه الطلبات على أساس حكم محدد من أحكام النظام الداخلي المؤقت ، ولكنها بالأحرى ، كما يحدث اليوم ، على ممارسة اتبعت في مجلس الأمن واعتبرت عرفا .

وسوف تمتنع ايطاليا عن التصويت على طلب يقوم على مثل هذا الأساس . لقد فعلنا ذلك في الماضي وسنفعل ذلك الآن مرة أخرى .

وفيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، أثيرت هذه المسألة في عام ١٩٧٥ . بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام طرح للتصويت في الجلسة ١٨٥٩ لمجلس الأمن اقتراح مماثل . وأشارت نتيجة ذلك التصويت مسألة إمكانية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في عمل مجلس الأمن بشكل يخرج عن نطاق المادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . وقد امتنعت ايطاليا ، وكانت عضوا في مجلس الأمن في ذلك الوقت ، عن التصويت على ذلك الاقتراح .

ويبين موقفنا اقتناعنا بأن عمل مجلس الأمن ينبغي أن تحكمه أحكام واضحة ترد في نظامه الداخلي المؤقت . ومن الضروري أن نبقي على احترامنا لذلك المبدأ ويجب على مجلس الأمن أن يحتفظ بموقف لا خلاف عليه فيما يتعلق بالحالات العديدة التي قد تطرح عليه . واهتمام وفد بلادي ينبع أساسا من ضرورة ضمان الاداء السليم للمجلس وذلك على أساس احترام القواعد التي تحكم الانشطة في هذه الهيئة الهامة من هيئات الامم المتحدة ، وهي قواعد وضعت لتلبية متطلبات مضمونية .

إن منظمة التحرير الفلسطينية لها مركز المراقب ، ويعتقد وفد بلادي بأن لها الحق في تناول الموضوعات التي تمس بصفة مباشرة مسألة فلسطين . وعندما تناقش هذه المسائل ينبغي أن تكون لدى مجلس الامن صورة كاملة للحقائق ؛ ويعتقد وفد بلادي بأن رأي منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن يسهم اسهاما مباشرا في اجراء تقييم سليم للحالة .

أردت أن أتناول هذه النقاط مرة أخرى حتى أوضح موقفنا وحتى يتم تسجيله على النحو الملائم في وثائق مجلس الامن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم يبد عضو آخر الرغبة في التكلم ، فسأعتبر أن المجلس على استعداد للتصويت على اقتراح الجزائر .

تقرر ذلك .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، البرازيل ، الجزائر ، زامبيا ، السنغال ، الصين ، نيبال ، اليابان ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : ايطاليا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٠ مؤيدين ومعارض واحد ، و ٤ ممتنعين .

اعتمد الاقتراح .

بدعوة من الرئيس شغل السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة نصها كما يلي :

"أتشرف بأن أرجو من مجلس الأمن أن يوجه ، أثناء نظره في البند المعنون 'الحالة في الأراضي العربية المحتلة' ، دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى سعادة السيد سيد شريف الدين بيرزادة ، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي" .

وقد عممت هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/19453 من وثائق مجلس الأمن .

إذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر ان المجلس يوافق على توجيه دعوة الى السيد بيرزادة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أود أيضا أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الأمن ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، بتوجيه دعوة الى سعادة السيد كلوفيس مقصود المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ، وذلك أثناء مناقشة المجلس البند المعنون 'الحالة في الأراضي العربية المحتلة'" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/19456 لمجلس الأمن .

إذا لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة الى السيد مقصود بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

أمام أعضاء المجلس التقرير المقدم الى مجلس الأمن من الامين العام وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) .

أود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : S/19439 ، رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل

الدائم للكويت لدى الامم المتحدة ؛ S/19441 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ S/19442 ، رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ؛ S/19452 ، رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الامم المتحدة ؛ S/19454 ، رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول اليوم هو ممثل الاردن ، الذي يرغب في الادلاء ببيان بوصفه رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر كانون الثاني/يناير . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد صلاح (الاردن) : سيدي الرئيس ، في البداية ، أود أن اتقدم اليكم ، ومن خلالكم الى بقية أعضاء المجلس ، بالشكر على استجابتكم لطلبنا للمشاركة في هذه المناقشة ، وإنني ، نيابة عن المجموعة العربية التي اتحدث اليوم باسمها ، يسعدني حقا ان أراكم ثانية تترأسون أعمال المجلس لهذا الشهر في ذات الموضوع ، واننا على يقين من ان رئاستكم كفيلة بالاضطلاع السريع والمثمر بجدول أعمال المجلس الحافل ، وهذا ما لمسناه منكم في الجلسات السابقة .

ينعقد مجلس الامن للمرة الرابعة خلال ستة أسابيع لبحث الحالة في الاراضي العربية المحتلة ، وهذا دليل على خطورة تلك الحالة ، كما انه نتيجة لها . فالحالة في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة - كما جاء في ديباجة قرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) - في تدهور مستمر ، ويعلم الجميع ان في ذلك خطرا على السلام والامن الدوليين ، ومجلس الامن هو القيّم على السلام والامن العالمي . ان السبب الذي من أجله انعقد هذا المجلس قبل ستة اسابيع لم يزل هو نفس السبب الذي نجتمع له اليوم ، آملين في ان يتمكن مجلس الامن ، هذه المرة ، من اتخاذ الاجراء المناسب الذي ينهي به الحالة السيئة وغير المستقرة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط ويفتح بابا جديدا للامن والطمانينة والتعايش السلمي .

ان ما يميز هذه الجلسة عن سابقاتها هو انه توجد بين ايدينا اليوم وثيقة جديدة هامة نرجو ان تكون عونا للمجلس في بحثه المتجدد في الحالة قيد النقاش . وهذه الوثيقة هي تقرير سعادة الامين العام للامم المتحدة الذي يقدمه طبقا للفقرة ٦ من منطوق قرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) المذكور .

وليسمح لنا السيد الرئيس هنا ان نتقدم بجزيل الشكر لسعادة الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على هذا التقرير الذي يتضمن من التفصيل الوافي ،

والعرض الموضوعي ، والاستقصاء الهام ما يجعله احدى أهم الوثائق التي عرضت على مجلس الامن بشأن الحالة موضوع البحث . ولا يفوتنا كذلك أن نعبر عن الشكر والتقدير لسعادة وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة ، السيد ماراك غولدنغ ، على ما بذله من جهد ووقت ، وما تحمله من مشاق السفر والبحث لتزويد الامين العام بالمادة الفنية التي مكّنته من تقديم هذا التقرير .

ان أول ما يجب ذكره والتركيز عليه هنا هو رفض اسرائيل للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) ، كما رفضت من قبله العديد من قرارات مجلس الامن والجمعية العامة . وما ذلك الا دليل على عدم تقدير اسرائيل لهذه المنظمة وأهمية قراراتها . ففي الوقت الذي نلجأ فيه نحن الى الامم المتحدة للمساعدة في التوصل الى التسوية السلمية الشاملة والعادلة في منطقة الشرق الاوسط ، اعترافا منا بأهمية مجلس الامن والجمعية العامة ، وتقديرا منا لاهمية قراراتهما فإن اسرائيل - كما جاء في الفقرة ٤ من التقرير - تعتبر أن : "مجلس الامن ليس له دور يؤديه في تحقيق أمن الاراضي المحتلة التي لا يتحمل مسؤوليتها غير اسرائيل وحدها" (S/19443 ، الفقرة ٤) . هذا ما جاء في الفقرة نقلا عن اثنين من وزراء اسرائيل . وكيف يكون ذلك وأمن الاراضي المحتلة هو جزء من أمن منطقة الشرق الاوسط كلها ، بل وأمن العالم أجمع؟

ورغم موقف اسرائيل هذا باعتبار أمن الاراضي المحتلة مسؤولية اسرائيل وحدها ، فإن اسرائيل باعتبارها القوة المحتلة لا تقوم بواجبها نحو الاراضي العربية المحتلة بالشكل الذي تتطلبه قواعد القانون الدولي ذات الصلة . وأوضح دليل على ذلك هو عدم اعتراف اسرائيل بالانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على تلك الاراضي ، رغم ان "الرأي القانوني للمجتمع العالمي هو انها يجب ان تطبق" (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٦) وهذا هو ما يؤكده الامين العام في الفقرة ٣٦ من تقريره . فانتهاكات اسرائيل لنصوص هذه الاتفاقية عديدة ومتكررة ، ويورد الامين العام في الفقرة ٣٣ من تقريره أمثلة على تلك الانتهاكات لا أرى بي حاجة لإعادة ذكرها . والحجة التي تكررها اسرائيل لرفضها تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة ، والتي مفادها انه لم تكن للدولة

التي اخرجت من الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل سيادة شرعية ، هي حجة واهية ومرفوضة . ويؤكد الامين العام في الفقرة ٢٤ من تقريره ان "الموقف الاسرائيلي لا تقبله لجنة الصليب الاحمر الدولية" ، (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤) ، (التي تعتبر قيّمة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩) ، "ولا تؤيده الاطراف المتعاقدة السامية الاخرى في اتفاقية جنيف الرابعة" (المرجع نفسه) . كما أن المادة الاولى من هذه الاتفاقية تنص على ان "تتعهد الاطراف المتعاقدة السامية باحترام وبكفالة احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف" (المرجع نفسه) . أجل ، "في جميع الظروف" . الامر الذي في الواقع لا يترك لاسرائيل منفذا تهرب من خلاله من التزامها القانوني بتطبيق هذه الاتفاقية .

وفي هذا المجال ، فإننا نؤيد توصية الامين العام الواردة في الفقرة ٢٧ "بأن ينظر مجلس الامن في توجيه نداء رسمي الى جميع الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة التي لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، يسترعي انتباه هذه الاطراف الى التزامها بموجب المادة ١ من الاتفاقية بأن '... تكفل احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف' ، ويحثها على استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لاقناع حكومة اسرائيل بأن تغير موقفها فيما يتعلق بوجوب تطبيق الاتفاقية" (المرجع نفسه) .

كما يعلم الجميع ، يجيئ تقرير الامين العام هذا وفاء منه بولايته التي أناطها به مجلس الامن في القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) وهي دراسة الحالة الراهنة في الاراضي المحتلة وتقديم توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي .

إن التقرير الذي بين أيدينا يورد أمثلة عديدة على الوضع السيئ الذي يعيشه سكان الاراضي العربية المحتلة ، سواء كانوا لاجئين أو غير لاجئين . وفي التقرير من الوضوح والتفصيل ما يغنيني عن إعادة ذكر تلك الامثلة وغيرها . فالانتهاكات الاسرائيلية للحقوق الانسانية ، وعدم اعترافها بالحقوق السياسية للمواطنين العرب الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال ، وكذلك خرقها المتكرر للمواثيق والاعراف الدولية ... كل ذلك أصبح معروفا لدى الجميع بشكل لم يعد يحتاج الى أدلة جديدة . ويرد في الفقرتين ١٣ و ١٥ من التقرير العديد من الممارسات الاسرائيلية التي يشتكي منها المواطنون الفلسطينيون العرب الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي مرّ الشكوى ، والتي يشهد عليها لا فلسطينيون فحسب بل مراقبون أجانب أيضا ، كما هو مذكور في الفقرة ١٦ من التقرير .

إن الوضع الذي يعيشه المواطنون الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال هو في تدهور مستمر . وما يذكره ممثلو اسرائيل في مناسبات عديدة أمام هيئات الامم المتحدة من تحسن الاوضاع الاقتصادية للمواطنين العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي مقارنة بما كانت

عليه أوضاعهم قبل الاحتلال ما هو إلا تبجح ليس له أساس ولا يقوم على دليل . فاسرائيل تجبي من الاراضي الفلسطينية المحتلة "ضرائب باهظة يذهب كثير من ريعها لفائدة اسرائيل ولا ينفق في الاراضي المحتلة" كما ان اسرائيل تمارس "التمييز الاقتصادي ضد الاراضي المحتلة بهدف اعاقة تنميتها الزراعية والصناعية وابقائها سوقا حبيسة ومصدر يد عاملة رخيصة لاسرائيل" كما تذكر الفقرة ١٥ من التقرير . ولقد أشار الامين العام في الفقرة ٤٦ بشكل خاص الى الظروف التي يعيشها سكان المخيمات بعبارة "ظروف المعيشة المزرية" ، وليس هنالك وصف أدق من هذا الوصف .

إن ما يذكره الامين العام في تقريره من وسائل وطرق لتحسين الاحوال الاقتصادية للمواطنين العرب الواقعين تحت الاحتلال وتأمين الحماية لهم هي أفكار عملية تستحق العناية الوافية من قبل مجلس الامن لانه لابد من تحسين أوضاعهم وتأمين الحماية لهم . ولكنا نسارع فنؤكد هنا أنه لا يمكن أن تكون أي من هذه الوسائل والطرق بديلا لحل عاجل للمشكلة السياسية الاساسية في المنطقة . فالمشكلة ليست مشكلة لاجئين وإنما هي مشكلة سياسية تقتضي حلا سياسيا . وأية تدابير تتخذ في هذا الشأن لا يمكن أن تكون أكثر من اجراءات مسكنة . والانتفاضة التي قام بها المواطنون الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال الاسرائيلي كانت احتجاجا تلقائيا ورد فعل طبيعيا تجاه عشرين عاما من الاحتلال . كما أنها - باعتراف قادة اسرائيل - لم تكن ظاهرة منعزلة ولم تجئ بسبب تحريض من الخارج ، لقد كانت نتيجة طبيعية للاحتلال . وكما يؤكد الامين العام في الفقرتين ١٣ و ٣٠ فقد "قال الفلسطينيون الذين جرى سؤالهم أنهم يرفضون الاحتلال" ، وأنه "لا توجد هناك أية طريقة يمكن بها جعل الاحتلال الاسرائيلي مقبولا لدى الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة" .

لقد وجهت انتفاضة شعبنا الصامد تحت الاحتلال الاسرائيلي أنظار العالم الى تلك الاراضي العربية المحتلة بشكل بدا معه وكأن العالم قد أصيب بالدهشة . ولا غرابة في ذلك . فقد مرت عشرون سنة على الاحتلال كاد فيها العالم أن ينسى حالة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية ، والممارسات الاسرائيلية ضد الارض والسكان . وقد عبّر

الامين العام في الفقرة ٨ من التقرير عن شعور المواطنين العرب في تلك الاراضي حيث يذكر بأن الفلسطينيين في تلك الأراضي الذين ناقش السيد غولدنغ معهم الحالة في الاراضي المحتلة قالوا بأن الممارسات الاسرائيلية "يجب أن تصبح معروفة لعالم يبدو أنه قد نسي الأراضي المحتلة بعد مرور عشرين سنة" . ويضيف الأمين العام في نفس الفقرة بأنه "كانت هناك انتقادات كثيرة لاخفاق الدول الاعضاء في الامم المتحدة في كفالة تنفيذ عشرات القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن كل من الحالة في الاراضي المحتلة ، والمسألة السياسية الاوسع المتمثلة في تحقيق تسوية عادلة ودائمة" .

اننا مازلنا نعتقد بأن التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة قابلة للتحقيق إذا أريد لها أن تتحقق . ونحن من جانبنا قلنا - ونعيد ذلك الآن - بأننا نريد لهذه التسوية أن تتحقق ، لأنه بدونها سيظل الوضع في منطقة الشرق الأوسط في تدهور مستمر ، وسيصل حتما في يوم ما الى نقطة اللاعودة .

إن لدى الدول العربية والعالم العربي التزاما صادقا ومخلصا نحو السلام . وقد تحدد هذا الالتزام في مشروع السلام العربي المقرر في قمة فاس العربية عام ١٩٨٢ ، والذي جرى التأكيد عليه في مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي انعقد في عمان من الثامن وحتى الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، حيث ورد في قرار هذه القمة ما نصه "أيد القادة [العرب] عقد المؤتمر الدولي للسلام [في الشرق الأوسط] برعاية الأمم المتحدة [يدعو إليه أمينها العام] ومشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني وعلى قدم المساواة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن باعتباره الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع ... تسوية ... عادلة وشاملة" . (A/42/779 ، ص ٥)

كما أن وزراء الخارجية العرب - في اجتماعهم الذي عقد في تونس قبل أربعة أيام - قرروا تشكيل لجنة سباعية مهمتها إجراء الاتصالات بمسؤولي الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبمسؤولي الدول الاخرى وذلك : "لخلق قوة دفع لمسيرة السلام العادل والشامل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط" .

إن على مجلس الأمن - بما لديه من ولاية وصلاحيات - أن يبذل جهدا كبيرا وعاجلا يناسب خطورة الوضع وتعقيده من أجل السير باتجاه التسوية السلمية التي ما زلنا نعتقد بأنها يجب أن تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومن خلال مؤتمر دولي فاعل يدعو إليه الامين العام للأمم المتحدة وتحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية بالنزاع العربي الاسرائيلي بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة ، على أن تضمن تلك التسوية الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، وفي مقدمتها مدينة القدس ، وعودة اللاجئين الفلسطينيين ، وتأمين الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، كما تضمن تلك التسوية الأمن والسلام لجميع دول المنطقة .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية المانيا الإتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، لقد قارب الشهر على نهايته ، ولكن هذه أول مناسبة آخذ فيها الكلمة في المجلس وأود بالتالي أن أهنئكم على توليكم مهام رئاسة المجلس . لقد اتيحت لأعضاء المجلس فرص عديدة للاعتراف بما أبديتموه من مهارة فائقة وبصيرة صائبة وإرادة قيادية قوية خلال أعمالنا . ومن دواعي شرف وفد بلادي أن يشيد بكم .

كما أود أن أشكر السفير بيلونوغوف ، ممثل الاتحاد السوفياتي ، وأطلب إلى وفد بلاده أن ينقل شكرنا إليه على الطريقة الممتازة التي انجز بها الحجم الكبير من أعمال المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر .

إننا نشعر ، كما اعتقد أن جميع أعضاء مجلس الأمن يشعرون ، بعميق القلق إزاء التطورات الاخيرة الجارية في الأراضي العربية المحتلة .

وقد أعرب وزير خارجية بلادي ، السيد غينشر ، خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ، عن انزعاجه الشديد . وأود أن أتكلم بايجاز إلى حد ما في هذه المرحلة مع أن ذلك ليس من السهل في ضوء التطورات المزعجة . ويرجع الايجاز إلى سببين : الأول ، إن الأمين العام قد قدم إلى المجلس ، في رأينا ، تقريرا ممتازا ينبغي أن يشكل خطة رئيسية في اتخاذ خطوات . إن هذا التقرير ، الذي نؤيده تأييدا تاما ونشكر الأمين العام عليه ، يتضمن كل ما نريد أن نقوله في هذه المرحلة . ولهذا لا نستطيع سوى أن نكرر ما قاله ، والتكرار ليس على وجه الدقة من مهام المجلس .

والسبب الثاني للايجاز هو أن التطورات في الاراضي المحتلة وتقرير الأمين العام يستوجبان التفكير العميق .

وبالفعل هناك حاجة إلى جهد عاجل وزخم جديد للنهوض بعملية تفاوضية فعالة في الشرق الأوسط . ولكن في ضوء أهمية المسألة المعروضة علينا وصعوبتها فإننا بالفعل نشعر بأننا بحاجة إلى بعض الوقت للتفكير بتعمق قبل أن نتصدى من قاعدة متينة للمسائل الأساسية التي اثارتها التطورات الأخيرة بكل وضوح .

وفي هذه الاثناء لسنا بحاجة إلى الزخرفة ولا إلى أجوبة متسرعة بشأن هذه المسألة الاساسية ، ولا إلى اتخاذ الاجراءات القوية لفرض اتخاذ الاجراءات القوية . ان ما نحن بحاجة اليه الآن هو الاستعداد للاصغاء ، والاستعداد لعدم الاصرار على المواقف المتطرفة ، وتفهم التطلعات الامنية والحقوق المشروعة للآخرين ، وروح التوفيق وحسن النية . هذه هي الأولوية القصوى حاليا .

إن المسألة الرئيسية التي ينبغي أن نمعن النظر فيها خلال الأسابيع القادمة كما يلي : كيف يمكن لمجلس الأمن أن يسهم بطريقة بناءة في عملية تفضي إلى حل شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، حل يمكن لجميع اطراف الصراع ويتعين عليها أن توافق عليه .

إننا نعتقد أن موقف الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية يمكن أن يكون مفيدا في هذه المرحلة من التفكير .

وفي إعلان البندقية الذي مافتئت حكومتي ملتزمة بجميع أجزائه ، أعلن أعضاء المجموعة الاوروبية أن أي حل ينبغي أن يقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، والاعتراف بحق كل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود والامن وإعمال هذا الحق ، وعلى تحقيق العدالة لكل الشعوب ، وهذا يتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد أكدوا أن المشكلة الفلسطينية ليست مجرد مشكلة لاجئين ؛ وأن الشعب الفلسطيني لابد من تمكينه ، عن طريق إجراء سليم يحدد في إطار تسوية سلمية شاملة ، من ممارسة حقه كاملا في تقرير المصير . وقد أعرب أعضاء المجموعة في الوقت ذاته عن رأيهم بأن نبذ القوة أو التهديد باستخدامها من جانب كل الأطراف المعنية ينبغي أن يشكل عنصرا أساسيا في تسوية الصراع .

وأخيرا ، أكدت الدول الاثنتا عشرة في إعلانها الصادر في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ أنها تؤيد عقد مؤتمر سلم دولي تحت رعاية الامم المتحدة . ونرى أن ذلك في الوقت الحالي الصيغة الوحيدة التي تمكن من المضي قدما في عملية السلم .

ونعتقد أن هذه العناصر ينبغي أن تكون جزءا من المباحثات والمشاورات التي ستجرى في الاسابيع المقبلة . ومن الضروري في الوقت ذاته أن تبدي جميع الاطراف أقصى قدر من ضبط النفس ، وأن يعامل السكان المدنيون في الاراضي المحتلة بما يتماشى تماما مع اتفاقية جنيف الرابعة التي - كما بيَّن الامين العام على نحو مقنع في تقريره - تنطبق قانونا على الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وهذه ليست مجرد مسألة قانونية محض ، ولكنها مسألة تتعلق بوجوب احترام اسرائيل - بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال - للحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة وكرامتهم . وعلى ذلك تكون انتهاكات اتفاقية جنيف ، التي وصفها الامين العام في تقريره غير مقبولة .

أما التوصيات الواردة في ذلك التقرير فإنها تمثل في رأينا اقتراحات قيمة وعملية قد يرغب المجلس في تأييدها . ولكننا في الوقت ذاته نتفق تماما مع الامين العام في أن أي اجراء يتصل بحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة لا يعدو أن يكون

تدبيرا مؤقتا يستجيب لحاجات ملحة عاجلة ، ولا يمكن أن يكون بديلا لجهود موضوعية ملموسة تستهدف إحياء مسيرة السلم ، وهي جهود لابد أن تعالج الاسباب الجذرية للصراع .

وعلى ضوء هدفنا الاساسي هذا ، لاحظنا مع عظيم الارتياح أن أطراف الصراع في الشرق الاوسط أعربت عن استعدادها للبحث عن حل سياسي . وهذا الالتزام بالحل السياسي أمر جوهري لانه ينطوي بالضرورة ، وأشدد على كلمة بالضرورة ، على استعداد جميع الاطراف المعنية لتقديم تنازلات . إن الحلول دون تقديم تنازلات لن تكون حلولا سياسية . وينبغي الآن أن يؤخذ كلام من أعربوا عن استعدادهم للحل السياسي مأخذ الجد .

إن حسن النية وروح التوفيق لايدلان على الضعف . بل على النقيض من ذلك فإنهما يتطلبان الشجاعة والحنكة السياسية . وبطبيعة احال يزداد ذلك صعوبة كلما ازدادت صعوبة الحالة ؛ ولكنه يصبح أكثر حتمية في الوقت ذاته .

لذلك فإننا ندعو كل الاطراف المعنية مباشرة أن تبدي الآن حنكتها السياسية رغم كل مشاعر المرارة التي لها ما يبررها - الحنكة السياسية في أفعالها وأقوالها ، وربما بدءا بهذه المناقشة . وعلى كل الاطراف المعنية الاخرى ، وكذلك أعضاء مجلس الامن أن ينضموا الى الامين العام في نهجه البناء وأن يؤيدوه .

ونحن مقتنعون بأن مجلس الامن سيكون بمقدوره حينذاك أن يضطلع بدور هام ومفيد في إيجاد السبيل المفضي الى السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي السيد سيد شريف الدين بيرزاده الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي وجه اليه مجلس الامن دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بيرزاده (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أتقدم اليكم والى سائر أعضاء مجلس الامن بالشكر على اتاحة الفرصة لي بصفتي الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي للاشتراك في هذه المناقشة وإبلاغ المجلس بموقف وآراء المؤتمر

الاسلامي الذي يضم ٤٦ دولة بشأن الاعمال الوحشية والفظائع التي يقترفها الجنود الاسرائيليون - بناء على أوامر من القيادة الاسرائيلية - ضد الشعب الفلسطيني الاعزل في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

ولكن اسمحوا لي أولا ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن . إنني لعلى ثقة بأن الاحداث الخطيرة التي تقع في الاراضي المحتلة والتي أيقظت ضمير المجتمع العالمي سيتسنى دراستها دراسة مستفيضة خلال فترة رئاستكم ، وأن هذا المجلس الذي يتحمل المسؤولية الاساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين سيضطلع بمسؤوليته على النحو اللائق به .

إن مجلس الامن على علم تام بالحالة الخطيرة التي نشأت في الاراضي المحتلة . وتنفيذا لقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) قام وكيل الامين العام السيد غولدنغ بزيارة للاراضي المحتلة ، وقدم الامين العام تقريرا عن هذه المسألة الى المجلس . ونود أن نتقدم بالشكر الى الامين العام على تقريره الشامل الذي تم إعداده على الرغم من شتى العقبات التي وضعتها السلطات الاسرائيلية في طريق السيد غولدنغ ، بما في ذلك المحاولات التي استهدفت منعه من زيارة مخيمات اللاجئين في الاراضي المحتلة . إن سلوك السلطات الاسرائيلية خلال زيارة السيد غولدنغ دليل آخر على تجاهل اسرائيل المطلق لمقررات الامم المتحدة ومجلس الامن التابع لها .

إن السياسات الآثمة التي ينتهجها نظام الاحتلال في الضفة الغربية وغزة والتي نتج عنها مقتل أكثر من ٤٠ فلسطينيا ، معظمهم من الأطفال ، وجرح المئات غيرهم واحتجاز الالاف ، والمحاكمات السريعة غير الاصولية وحصار مخيمات اللاجئين وحظر التجول ليل نهار ورفض سلطات الاحتلال السماح بدخول الغذاء الى المخيمات وطرد الفلسطينيين التعسفي غير القانوني وتدنيس حرمات الاماكن الاسلامية المقدسة واطلاق النار على جموع المصلّين واخراج الفلسطينيين الابرياء من ديارهم بالقوة وضربهم ضربا وحشيا - كل هذه شواهد على القمع الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد قوة احتلال ترغب في ادامة هيمنتها ، قوة احتلال تتجاهل العقل وتتظاهر بالحق والصواب في نفس الوقت الذي تمارس فيه أفظع أشكال القمع ضد الشعب وضد الاراضي التي احتلتها بالقوة . إن رغبتها في تدمير روح الشعب الفلسطيني وإرادته لمقاومة الاحتلال والمهانة تعميها عن اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وعن جميع مبادئ القانون الدولي والاخلاقيات الدولية . إن أعمالها اللاانسانية تجاوزت كل حد .

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ليست بالمفاجئة ولا بالعارضة . إنها انعكاس لأكثر من ٢٠ عاما من الاحتلال والقمع وانكار حقوق الانسان ومن اللاانسانية والمهانة ومشاعر الغضب والتمزق والاحباط المكبوتة . لقد دق الفلسطينيون على أبواب هيئتكم الموقرة لعقود سعيا الى تحقيق العدالة واستعادة حقوقهم الوطنية الثابتة وسعيا الى انهاء عدوان القوات الصهيونية وسعيا الى انشاء وطن ينتموا اليه وسعيا الى الحصول على حياة كشعب مستقل يحترم ذاته كبقية شعوب العالم الاخرى . لقد زرع عدم قيام مجلس الامن والمجتمع الدولي بأي اجراء الاحباط في نفوسهم ، مثلما أحبطهم افتقار هذا الجهاز الموقر الى الارادة اللازمة لتنفيذ القانون الدولي وافتقاره الى القدرة على ضمان تطبيق قراراته بالرغم من أن آليات التنفيذ متوفرة لمجلس الامن بموجب ميثاق الامم المتحدة . إن تقرير الامين العام في الوثيقة S/19443 حافل بالادلة على ذلك . ففي الفقرة ٨ من التقرير يرد ما يلي :

"وخلال هذه الزيارات لمخيمات اللاجئين وفي كثير من الاجتماعات مع الجماعات والافراد في أماكن أخرى من الاراضي المحتلة ، تمكّن السيد غولدنغ وزملاؤه من مناقشة الحالة في الاراضي مع نحو ٢٠٠ من الفلسطينيين والفلسطينيات من جميع الاعمار وكافة المشارب والفئات من أهل الفكر ورؤساء البلديات المنتخبين الى أكثر سكان المخيمات حرمانا . وقد رفض الجميع الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، وأصروا على أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين وإنما هي مشكلة سياسية تقتضي حلا سياسيا . وقالوا انه يتعين إعطاء الاولوية للتفاوض بشأن التوصل الى هذه التسوية ولا ينبغي السماح بأن تصبح التدابير الرامية الى التخفيف من معاناة السكان المدنيين بديلا لحل عاجل للمشكلة السياسية الاساسية . وشكا الجميع بمرارة من الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، ولاسيما سلوك قوات الامن ، وكذلك من وجود المستوطنات الاسرائيلية ومن اعتراض سبيل التنمية الاقتصادية للفلسطينيين . وقيل إن هذه الممارسات يجب أن تصبح معروفة لعالم يبدو أنه قد نسي الاراضي المحتلة بعد مرور ٢٠ سنة . وكانت هناك انتقادات كثيرة لاخفاق الدول الاعضاء في الامم المتحدة في كفالة تنفيذ عشرات القرارات التي اعتمدها مجلس الامن والجمعية العامة ، بشأن كل من الحالة في الاراضي المحتلة ، والمسألة السياسية الاوسع المتمثلة في تحقيق تسوية عادلة ودائمة ."

(S/19443 ، الفقرة ٨)

لقد شب جيل جديد في فلسطين . والاطفال الذين ولدوا في سنة ١٩٦٧ وما بعدها أصبحوا الان شبابا . ولم يعرفوا شيئا إلا الكبرياء المفرط لقوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين غير الشرعيين الذين استولوا على أراضيهم بالقوة . فقد شهدوهم يطأون أراضيهم بغطرسة ويطردونهم من ديارهم وينسفون منازلهم ويستولون على أرضهم بالقوة وينكرون عليهم مواردهم الوطنية والطبيعية ويغلقون جامعاتهم ومعاهدهم التعليمية ويدنسون أماكن عبادتهم ويهاجمونهم بصلف ويشددون قبضتهم على الاراضي بهدف الضم

الدائم ويعلنون القدس الشريف عاصمة أبدية للدولة الصهيونية . وشهدوا المجتمع الدولي من ناحية اخرى عاجزا عن ايقاف هذا العدوان المستمر على ممتلكاتهم وقيمهم ودينهم وثقافتهم وكرامتهم وحياتهم . فقد خيب المجتمع الدولي الآمال التي علقوها عليه ، وتحطم ايمانهم بسيادة القانون الدولي وداست قوات الاحتلال الوحشية بالاقدام على تطلعاتهم بحياة حرة . إن فقدان الامل إحساس ينهش المرء ويعطيه الشجاعة ، الشجاعة اليائسة لمواجهة المخاطر المخيفة ولقبول الموت بدلا من العيش في مهانة . وهذا هو ما يجري اليوم في فلسطين . فالرجال والنساء والاطفال العزّل الذين يحتجون على محنتهم والذين تحصدهم نيران بنادق الصهاينة يرسلون إليكم رسالة مكتوبة بدمائهم .

وكيف ردت الدولة الصهيونية ؟ إنها تسعى الى وصف الانتفاضة الوطنية الجماهيرية بأنها ليست إلا "قلاقل" حرضت عليها أيد أجنبية سيتم إخمادها ب "القبضة الحديدية" على حد قول وزير الدفاع الصهيوني . إن بيانات وتصرفات رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير الدفاع والقادة الميدانيين والجنود والمستوطنين الاسرائيليين غير الشرعيين غنية عن الشرح .

إن التجاهل الشديد لجميع القيم الإنسانية الذي يتجلى في سلوك الجنود الإسرائيليين ثابت وموثق تماما . ومثال على ذلك ربط أحد الفلسطينيين إلى مقدمة سيارة حربية إسرائيلية تتقدم صوب المتظاهرين حتى تصيبه أحجارهم . ومثال آخر على ذلك دوس الجنود الإسرائيليين على أرغفة الخبز والطعام اللذين كانت تحاول بعض النساء الفلسطينيات إدخالهما إلى المخيم لإطعام أطفالهم .

وذكر تقرير ورد في صحيفة "نيويورك تايمز" يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ - من جملة أمور - ما يلي :

"قال عبد الحافظ وهو سائق سيارة أجرة يبلغ من العمر ٣٥ عاما 'رأينا الجنود يختطفون طفلا من الشارع بالقرب من سوق الخضروات' 'لقد أوثقوا يديه خلف ظهره وضربوه من عرض الشارع حتى الحائط . لقد دفعوا به إلى الحائط ، وقام الجنود - وعددهم ستة أو سبعة - بركله ولكمه وتحطيم رأسه وجسده بمؤخرات بنادقهم' .

"وقال السيد حافظ : 'إن الدم الذي يلطخ الحائط الآن قد نزف من رأس الصبي ووجهه ويديه' .

"...

"وفي متجر للأزياء الحديثة ، تركت بائعة متوسطة العمر طعامها عندما قرأت قصة وردت بالصفحة الأولى من صحيفة "جيروساليم بوست" عن حائط لطخته الدماء بجوار أرض فضاء في رام الله ، وهي مدينة في الضفة الغربية ، حيث أحضر الجنود الإسرائيليون الشبان الفلسطينيين لضربهم .

"'وانفجرت قائلة "لا يمكنني الاستمرار في تناول الطعام' هذا مِثْل ما كان يجري في المعسكرات' . ويبدو أنها كانت تشير إلى معسكرات الاعتقال النازية في الحرب العالمية الثانية . وقالت 'لا يمكنني الاستمرار في تناول الطعام'" . (صحيفة 'نيويورك تايمز' ، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ص ألف - ٨)

وهناك الكثير من هذه الامثلة .

وفيما يتعلق بالمحاكمات القصيرة الروتينية ، أقتبس ما يلي من مقالة وردت في "نيويورك تايمز" يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بقلم مارتن غاربوس :

"... كانت إسرائيل تطبّق نظام عدالة مزدوج . وقد رأيت النظام هذا الشهر عندما راقبت - بصفتي عضوا في وفد من المحامين - المحاكم العسكرية الإسرائيلية وهي تحاكم الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية بطريقة غير عادلة .

"إن الفلسطينيين في تلك الأراضي المحتلة يحاكمون في محاكم عسكرية دون التمتع بالحقوق القانونية الاساسية . لكن الإسرائيليين الذين يرتكبون جرائم ضد الفلسطينيين يحاكمون في محاكم غير عسكرية ويمنحون الحماية الكاملة من نظام قانوني جيد . إن الشبان الفلسطينيين الذين يواجهون عقوبة السجن لمدد تصل إلى عشر سنوات عن إلقاء الأحجار يحرمون بشكل روتيني من الإفراج المؤقت السابق على إجراء المحاكمة ، في حين أن المستوطنين والجنود اليهود المتهمين بإصابة الفلسطينيين بجراح خطيرة قد لا توجّه إليهم حتى تهمة ارتكاب جرائم ، وإذا اتهموا فإنهم يفرج عنهم مؤقتا بشكل روتيني .

..."

"ووصلت المواجهة إلى ذروتها في يوم ١٨ كانون الثاني/يناير عندما وجّه قاضٍ عسكري في غزة إلى المحامي راجي صوراني تهمة عدم احترام المحكمة وقضى بتغريمه ما يعادل ١٠٠ دولار أمريكي أو حبسه لمدة ١٥ يوما لقوله بإنه سيرفض - هو وزملاؤه - الدفاع عن موكليهم .

..."

"يكاد لا يتوفر أي نوع من العدالة في هذه المحاكم العسكرية" .

(صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ص ألف - ٢٥)

من المؤسف حقا أن بعض الدوائر تدعو إلى وقف ما أسمته العنف المتبادل في الأراضي المحتلة ، وهي تحاول بالتالي أن تلوم الشعب في الأراضي المحتلة على مطالبته

بحقوقه الإنسانية والوطنية الاساسية غير القابلة للتصرف ، محاولة بهذا أن تسوّي بين أعمال القتل والاعمال الوحشية التي تمارسها إسرائيل باحتجاجات المدنيين غير المسلحين . ونحن نسأل الذين ينصحون الفلسطينيين بعدم الاحتجاج : إلى متى سيظل هذا الشعب يعاني في صمت من المهانة والاحتلال والقمع وإنكار حقوق الإنسان ؟ إلى متى سيظل زعماء ما يسمى بالعالم الحر المتحضر صامتين ، يعارضون الفلسطينيين عندما يطالبون بحقوقهم الاساسية ؟ إلى متى ستظل الدول التي تدّعي أنها تحمل عاليا راية الحرية وحقوق الإنسان ، والتي على استعداد للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى بسبب الانتهاك المتصور لحقوق الإنسان لبعض الافراد المفضلين والجماعات المفضلة ، تواصل التطبيق الانتقائي لمبادئها الإنسانية المزعومة ؟ إلى متى ستظل غير مبالية بالانتهاكات الجماعية المستمرة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ؟ لا يمكن لأحد أن يتهرب من الحقيقة التي مؤدّاها أن هناك ازدواجية في تلك السياسات التي ليست سوى ممارسة للنفعية السياسية . وإننا نسأل : هل هم يؤمنون بالمبادئ التي ينصحون الآخرين بها ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لم تحفزهم معاناة الشعب الفلسطيني على العمل ؟ لماذا لم تُجبَر إسرائيل على التخلي عن عدوانها واحتلالها للاراضي الفلسطينية العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف ؟ لماذا لايزال مجلس الأمن عاجزا في وجه العدوان والاحتلال الإسرائيليين ؟

إن البعض يرى في إسرائيل حصنا من حصون القيم الغربية محاصرا ومن ثم يجب دعمه . وتثار دائما مسألة التهديدات الوهمية ضد أمن إسرائيل . ولنسأل أنفسنا : من الذي يهدد أمن إسرائيل ؟ إن إسرائيل أقوى عسكريا من العالم العربي كله . وبالتأكيد ، ليس الفلسطينيون أو العرب هم الذين يفرضون تهديدا على أمن إسرائيل . وإنما إسرائيل هي التي تهدد أمن المنطقة ، والدليل على ذلك اعتداءاتها المتكررة ضد جيرانها واحتلالها لأراضيهم . إن إسرائيل لاتزال تمارس - منذ إنشائها في قلب الوطن العربي ضد رغبة شعبه المعلنة - سياسات توسع عن طريق العدوان : لقد توسعت في عام ١٩٤٨ ؛ وهاجمت مصر في عام ١٩٥٦ ؛ وشنت حربا في عام ١٩٦٧ ؛ ولاتزال تحتل أراضي

فلسطينية وعربية أخرى وترفض إخلاءها ؛ ولاتزال تستولي بالقوة على الاراضي الفلسطينية في الأراضي المحتلة لإنشاء المستوطنات اليهودية . لقد أخذ ٥٠٠ ٢ يهودي في غزة أكثر من ١٠ في المائة من أفضل أراضي قطاع غزة ، بينما يحشر ٦٥٠ ألف فلسطيني في مخيمات اللاجئين المزدحمة غير الصالحة للسكنى . لقد أخذت في الضفة الغربية بالقوة أكثر من ٥٠ في المائة من الاراضي لتنفيذ سياستها الاستيطانية غير الشرعية . ولاتزال تسعى إلى إسكات جميع أصوات الاحتجاج والمعارضة في الاراضي المحتلة عن طريق التخويف والاحتجاز دون محاكمة والتعذيب والقتل .

إنها تمارس سياسة الإرهاب الصادر عن الدولة دون عقاب . وتنتهك سيادة وسلامة أراضي جيرانها . ولقد أتت الصهيونية بالإرهاب إلى المنطقة قبل أن توجد إسرائيل بوقت طويل . وعصابتا ارغون وستيرن معروفتان عالميا كمنظمتين إرهابيتين . وبعد أن أتت إسرائيل إلى الوجود اعتمدت إسرائيل الإرهاب أداة لسياسة الدولة . إن أول اختطاف لطائرة مدنية قامت به إسرائيل في حوالي عام ١٩٥٤ عندما اختطفت الطائرات الحربية الإسرائيلية طائرة مدنية سورية . وهناك أمثلة أخرى على أعمال الاختطاف الإسرائيلية بل إن هناك حادثة إسقاط طائرة مدنية ليبية . إنها عضت نفس اليد التي تطعمها : والهجوم المتعمد عام ١٩٦٧ على " يو إس إس ليبرتي" - وهي سفينة تابعة لأقرب حلفائها - الأمر الذي أدّى إلى مقتل ٣٤ أمريكيا وجرح ٧٥ آخرين ، إنما يعد مثالا آخر على الإرهاب الإسرائيلي الصارخ .

ان فرق الاغتيال التي تطلقها الاجهزة السرية الاسرائيلية معروفة للجميع . ولا تزال الهجمات الاسرائيلية على المنشآت النووية السلمية العراقية من ١٩٨١ ، وغزوها المستمر للبنان منذ عام ١٩٨٢ ، وهجومها على تونس في عام ١٩٨٥ ، ماثلة في ذهن المجتمع الدولي . لقد صنعت اسرائيل سرا أسلحة نووية وضربت بذلك النظام الدولي لعدم الانتشار وفرضت تهديدا متزايدا على جيرانها . ان اسرائيل التي أعلنت أنها "تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وتتعهد باحترام هذه الالتزامات من تاريخ عضويتها في الامم المتحدة" هي نفسها التي ترفض جميع قرارات الامم المتحدة التي تسعى الى ايجاد حل سلمي وشامل في الشرق الاوسط .

ان المسألة التي ينظر فيها مجلس الامن اليوم هي نتيجة مباشرة لهذه السياسات التي تتبعها اسرائيل . والانتفاضة الوطنية للشعب الفلسطيني ضد عقود من الاخضاع والاحتلال والقمع وانكار الحقوق الانسانية والوطنية دليل واضح على أن تلك السياسات لا يمكن أن تحقق النجاح . ان افلاس هذه السياسات وعقمها واضح في حد ذاته . غير أن القيادة الاسرائيلية لا ترغب في قبول السلم بشروط مشرفة ومنصفة . وبدلا من ذلك وفي محاولة لخداع المجتمع الدولي ، فانها تقدم المسكنات الجزئية للانتخابات المحلية والحكم الذاتي المحدود للفلسطينيين تحت الاحتلال المستمر . ان الفلسطينيين الذين يبذلون أرواحهم من أجل الحرية والاستقلال لا يمكن بعد الآن تهدئتهم ليتقبلوا الاستسلام عن طريق عروض لا معنى لها . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل متفرجا في صمت ، بل ينبغي له أن يعيد للشعب الفلسطيني كرامته وحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في انشاء دولة مستقلة في فلسطين ، وطنه القومي . وفي نفس الوقت يجب أن توفر للشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال ، الحماية الدولية من جانب الامم المتحدة حتى لا تتمكن القوات الاسرائيلية من الاستمرار في قتل الفلسطينيين وحرمانهم من الغذاء ، واحتجازهم وترحيلهم بشكل غير قانوني ومن تدنيس الاماكن الاسلامية المقدسة .

أود أن أشيد بجهود الامين العام سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وبالتقرير الذي قدمه الى مجلس الامن وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) . اننا نوافق على الفكرة الاساسية للتقرير وهي أنه ولئن كان من الضروري ضمان سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم فان المشكلة الكامنة ، وهي استمرار احتلال اسرائيل للأراضي

العربية والفلسطينية ، يجب تناولها على نحو عاجل ، ويجب القيام بعملية تفاوضية فعالة من أجل ايجاد تسوية دائمة وعادلة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي . ويكشف التقرير أيضا انتهاك اسرائيل المتكرر لنصوص اتفاقية جنيف الرابعة عن طريق محاولاتها تغيير مركز القدس ، واقامة المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية في الاراضي المحتلة ، وعمليات ابعاد مدنيين فلسطينيين ، والعقوبات الجماعية وتدمير المنازل ولذلك فاننا نؤيد توصية الامين العام بأن تطبق اسرائيل بالكامل أحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تقضي بكفالة سلامة السكان المدنيين وحمايتهم . ونحن نثق من أن مجلس الامن سيعتمد التدابير الضرورية لتنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقرير .

أود أيضا أن أبلغ مجلس الامن أن لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي التي يتولى رئاستها جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب عقدت دورة طارئة بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ للنظر في الحالة في الاراضي المحتلة . وأعربت اللجنة من جديد عن ادانتها لاحتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية ، بما في ذلك القدس الشريف ، واعتبرت أن استمرار الاحتلال يمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان والحريات الاساسية للشعب الفلسطيني ، وأدانت بشدة السياسات والممارسات الصهيونية ضد الشعب العربي في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ممثلة في الطرد والترحيل والابعاد والقتل والاحتجاز الجماعي والمصادرة وانتهاك وتدنيس حرمة الاماكن المقدسة وغير ذلك من الممارسات المماثلة . ودعت المجتمع الدولي الى اجراء تحقيق ، برعاية الامم المتحدة والصليب الاحمر الدولي لتحديد جسامة الجرائم الشنيعة التي ارتكبتها اسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني ولوضع حد لهذه الجرائم .

ودعت اللجنة المجتمع الدولي لاتخاذ جميع التدابير الممكنة لتأييد الشعب الفلسطيني حتى يستعيد حقوقه المشروعة . وأعربت من جديد أن السلم والاستقرار لا يمكن أن يعودا الى مدينة القدس والى بقية الاراضي الفلسطينية والى منطقة الشرق الاوسط بكاملها إلا اذا تم التوصل الى حل عادل وشامل لمشكلة فلسطين ، وهي القضية الاساسية للمسلمين ولب الصراع في الشرق الاوسط . ويجب أن يمكن هذا الحل الشعب الفلسطيني من

استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في العودة ، وفي تقرير مستقبلة دون أي تدخل خارجي ، وفي اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين يكون القدس الشريف عاصمتها ، وذلك بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ودعت اللجنة الى عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط في وقت مبكر ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، وبمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وجميع أطراف الصراع العربي الفلسطيني بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

لقد قدمت موجزا مختصرا لبعض توصيات لجنة القدس لكي أنقل الى مجلس الأمن القلق العميق الذي يساور العالم الاسلامي ازاء الحالة في الأراضي المحتلة ، وكذلك رغبته في تسوية سلمية وعادلة وشاملة لقضية فلسطين .

ويتوقع العالم الاسلامي من مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته ، وآمل ألا نصاب بخيبة الأمل مرة أخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد بير زاده على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

نظرا لتأخر الوقت ، أعتزم رفع الجلسة الآن . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لاستمرار النظر في البند المدرج على جدول أعماله اليوم في الساعة ١٥/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠